



إيضاح حول سياسات صناعة نكبة جديدة

لللاجئين الفلسطينيين



ورقة موقف

أيار/ مايو 2020

لللاجئين

بوابة اللاجئين الفلسطينيين
Palestinian Refugees Portal

إيضاح حول سياسات صناعة نكبة للاجئين الفلسطينيين

ورقة موقف صادرة عن بوابة اللاجئين الفلسطينيين

في الذكرى ٧٢ لنكبة الشعب الفلسطيني

تقديم :

في الذكرى ٧٢ للنكبة الفلسطينية، لا زال العالم يفرز سياسات تقوض وجودهم الإنساني، وعوامل بقائهم كجزء من شعب واجه غنباً تاريخياً، حال دون تقرير مصيره في وطنه، ولاحق مجموعه البشري بأدوات مختلفة لتحطيم ملامح وجوده وهويته بمكوناتها المادية والمعنوية.

يلحق باللاجئين الفلسطينيين عسف مركب، يطال ركائز بقائهم الأساسية، أي تلك اللازمة لبقاء الإنسان الفرد والمجموع البشري بالمعنى المادي المباشر، الطعام، المسكن، الأمن، الصحة، والحرمان من التمثيل السياسي، والانقضاء على المعنى السياسي والقانوني لقضيتهم.

وإذا كانت النكبة قد مزقت المجتمع الفلسطيني، وأدت لتشتيت مجموعه البشري، لمجتمعات لجوء تربطها وحدة المعاناة والمأساة التاريخية والنضال لأجل التحرير والعودة، أي لاستعادة المساحة المادية لحياتهم، وفرصة استعادة ربط هويتهم كشعب بالأرض، فإن السياسات المتبعة تجاه اللاجئين ومجتمعاتهم وقضيتهم، سعت لإنهاء هذه الملامح، في إطار إصرارها على

حماية النقيض التام لوجودهم وهو المشروع الاستيطاني الإحلالي الذي احتل موضع عيشهم، واستهدف كل دلالة على وجودهم وتاريخهم في أرضهم وصلتهم بها، وهو ما تصطلح عليه هذه الورقة سياقات تقويض الوجود، التي يمكن فهمها كامتداد لعملية الإبادة الممارسة بحق الشعب الفلسطيني منذ بداية المشروع الاستيطاني الصهيوني على أرض فلسطين، وترجمة لمحمول هذا المشروع وما يمثله مصلحياً ومادياً وايدولوجياً.

إن القول بحق العودة، يعني فعلياً المساس جذرياً بكل ركائز المشروع الاستيطاني الصهيوني، ورؤية وتركيبه المنظومة العالمية المهيمنة ومسعاها القيمي ومقولاتها وسردية وجودها واستمرارها، فحق العودة هو تمسك البشر المضطهدين بتقرير مصيرهم عكس مسار القوة المادية لأدوات الإبادة والمهيمنة والاضعاع، ومقولة انسانية ترفض أن تقرر الدبابات ومن يمتطيها مصير البشر عبر طمس تاريخهم، ملامحهم، عاداتهم، وابداعهم الانساني والثقافي المتميز، بل إنه مقولة ضد المركزية الغربية المهيمنة بعوامل القوة المادية، مفادها أن لتاريخ الشعوب وإرادتها في الحياة، مكاناً في مواجهة محاولة تعميم نموذج الوحشية ونفي الآخر.

تنطلق هذه الورقة من هذا الاعتقاد الراسخ، من "بوابة اللاجئين الفلسطينيين"، بإنسانية هذه القضية لا وطنيتها فحسب، لا من باب تسول الرأفة من الفاعلين الدوليين، ولكن في اطار التفكير والعمل الضروري لمواجهة الوحشية وأدوات الابداء، والانحياز الواضح لما تبقى من مجتمعات الصمود الإنساني والوطني الفلسطيني، التي تتهددها النيران القاتلة لأدوات المنظومة العالمية الممنوحة للكيان الصهيوني، وسياسات التجويع والإفقار والطمس والتهجير، وعوامل التهميش المتواطئ عليها.

تسعى هذه الورقة بين أيديكم لتبيان السياسات الدولية السائدة، ومظاهر التماهي معها، كأدوات وسياسات إبادة، تستحق المحاكمة لا التنفيذ فحسب، وللمجتمع اللاجئين كوجود إنساني مبدع في صموده، يقف كخط دفاعي عن مستقبل أفضل للإنسانية، ويخوض معركة وجوده ممثلاً لقيم الحرية والحق، وأن التسليم بإسقاط هذه المجتمعات وإنهاء وجودها، وحرمانها من امكانيات النهوض بمصيرها الوطني والانساني، يعني فعليا السماح بطمس بقاع أساسية في خارطة مقاومة المد الوحشي للعنصرية والهيمنة

محاولات إخضاع السقف السياسي .. تمزيق الشعب

رغم وجود قرارات دولية واضحة في نصها على حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة لأراضيهم التي هجروا منها والتعويض عمّا لحق بهم من ضرر مادي ومعنوي كالقرار رقم ١٩٤ الصادر بتاريخ ١١/١٢/١٩٤٨، انحازت مجموع الدول المهيمنة في العالم تاريخياً لممارسة الضغط على الفلسطينيين للتخلي عن حق العودة، وتصفية قضية اللاجئين في سياق طرح مشروع للتسوية، ووعود تمكين "القيادة الفلسطينية" من إقامة كيان أو دولة، ومن خلال الإصرار على التفاوض مع الكيان الصهيوني كمسار وحيد سمح به المجتمع الدولي للفلسطينيين للمطالبة بحقوقهم، وتم إخضاع القيادة الفلسطينية الرسمية لشروط الكيان الصهيوني فيما يتعلق بسقف وحدود المفاوضات، إذ ادانت ومنعت الدول والأطراف الدولية الراعية لهذه العملية وفي المقدمة منها الولايات المتحدة والرباعية الدولية أي مساع فلسطينية خارج هذا الإطار، ما يعني عملياً استمرار المفاوضات بشروط قوة الاحتلال ومنظومة القمع، وبما يتضافر معها من شروط دولية فرضها مسار اتفاق أوسلو السياسي لحرمان الفلسطينيين من حقهم في استخدام أي أداة ناجعة

لاستعادة حقوقهم، فقد أدانت هذه الدول كل شكل للمقاومة أبداه الشعب الفلسطيني فيما أيدت الاستخدام الوحشي للقوة من جانب المنظومة الصهيونية، وبحدود أخرى لم تعمل على لجم القوة الصهيونية.

إن خضوع القيادة الفلسطينية الرسمية للشروط الدولية وتمسكها بمسار التسوية المسقوف بالشرط الاحتلالي والدولي هو مسؤولية هذه القيادة، ولكنه شكل تعبيراً عن مآلات السياسات الدولية الضاغطة، في مسار لم يبدأ بتأجيل قضية اللاجئين إلى ما عرف بمرحلة مفاوضات الوضع النهائي حسبما نص اتفاق إعلان المبادئ "اتفاق اوسلو"، ثم بالموقف الأمريكي المعادي لحق العودة في مفاوضات كامب ديفيد، ولن ينتهي بمواقف إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب التي تسعى لفرض تصفية شاملة للحقوق الفلسطينية، وقد خضعت القيادة الفلسطينية لهذه الشروط فعلياً في محطات بارزة:

١- قبول خارطة الطريق التي أعلنت عنها إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش والتي حددت أهدافها في منع الفلسطينيين

من الدفاع عن أنفسهم في وجه القوة الوحشية للكيان الصهيوني، وأيدت جرائم الحرب التي مارسها هذا الكيان باعتبارها "دفاعاً عن الأمن والوجود".

٢- قبول ما عرف بمبادرة السلام العربية عام ٢٠٠٢ وتبنيها كسقف سياسي، رغم أن المبادرة مثلت هبوطاً في السقف الفلسطيني والعربي في قضية اللاجئين من خلال تخليها عن النص الواضح القاضي بعودتهم وتعويضهم، لحساب نص فضفاض يقوض هذا الحق.

٣- قبول شروط الرباعية الدولية عقب انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني عام ٢٠٠٦، والتي عملت على محاولة إخضاع المستوى الرسمي الفلسطيني للإرادة الدولية والاحتلالية، أي إجبارهم على قبول موقف الاحتلال الرفض لتمسكهم بحقوقهم، وهو ما عنى فعلياً قبول التعامل مع الاحتلال وفقاً للأدوار التي يحددها، وبموجب السقف السياسي الذي يفرضه، لا كشرط

للتفاوض معه فحسب، ولكن كشرط لمجرد الوجود السياسي لأي
قوة سياسية فلسطينية.

٤ - سياسات التنسيق الأمني التي انطلقت وتأسست على إدانة أي
مساعي فلسطينية للتصدي للجرائم الاحتلالية، ومنع أي فعل
يهدف لمنع أدوات القوة الصهيونية من فرض شروطها على إجمالي
الوجود الفلسطيني وتعبيراته السياسية، وفي مقدمتها جهود الحفاظ
على حق العودة، أو وجود مجموع اللاجئين على أرض فلسطين
وحقهم في العمل لاستعادة أراضيهم وحقوقهم.

تشكل هذه النماذج مجرد بضعة من محطات هبوط السقف السياسي
للقيادة الرسمية الفلسطينية، والتي مست بشكل مباشر بتعريف الفلسطينيين
لذاتهم وهويتهم، ووجدتهم كشعب، فبموجب السقف السياسي الجديد
للقيادة الفلسطينية الرسمية لا تشكل حقوق اللاجئين الفلسطيني جزءاً من
سلة العمل السياسي للسلطة الفلسطينية والقيادة الرسمية، ولا تمثل نضالات
اللاجئين خارج إطار التسوية إلا تمرد على سياساتها يستدعي المعاقبة
والإخضاع، بحسب رؤيتها، وهو ما عنى فعلياً انضمام طرف فلسطيني

كفاعل ضد النضال لأجل حق العودة المستحيل تحقيقه في سياق المفاوضات، وبتعبير آخر، إن تهرب القيادة الفلسطينية من انتهاج سياسات واضحة ترفض أي تقويض لحق العودة تعني فعلياً التخلي عن جزء من الشعب الفلسطيني وإخراجه من دائرة سياساتها والمصالح التي تعبر وتدافع عنها، وتركه لمصيره وهو ما تثبته تفاصيل سياساتها تجاه هؤلاء اللاجئين بجانب سقفها السياسي.

استنزاف خزان اللجوء و تدمير حواضنه

شكلت المخيمات الفلسطينية وتجمعات اللاجئين الفلسطينيين غير المعترف بها كمخيمات، الأرضية المادية لبقاء اللاجئين الفلسطينيين كمجتمعات تدرك ذاتها وهويتها وتتصل بها وتجمعها صلات حيوية فيما بينها، كنقاط اتصال تربط وجود الشعب الفلسطيني ببعضه البعض.

عملت السياسات المتبعة تجاه المخيمات على فرض ضغط هائل على ظروف حياة اللاجئين، من خلال إدامة الظروف المعيشية غير اللائقة،

والإفقار والحرمان من الحقوق، ومنع أشكال التنمية الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية بأدوات وذرائع متعددة، خلقت بيئات قانونية معادية للاجئين تحرمهم من حقوقهم الطبيعية، والتي لم تقتصر على قوانين تمنعهم من العمل والحقوق الاقتصادية والاجتماعية، أو تلك القوانين التي تحرمهم من الأوراق الثبوتية أو تضعهم في تصنيفات ضمن هذه الأوراق تنتزع منهم حقوقهم بموجبها، وليس انتهاء بجرمانهم من حرية الحركة والتنقل. مورس كذلك الخنق الاقتصادي والمالي المباشر، الذي عمل على حرمان المخيمات ومجتمعات اللاجئين من المساعدات المالية المستحقة من الأطر الدولية وتلك العاملة في الدول المضيفة، وامتد ليشمل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "أونروا" من خلال التقليل المستمر في موازنتها وخدماتها، ما عني فعلياً انهيار في البنى التحتية وخلق ظروف تجعل المخيمات لمناطق وتجمعات اللاجئين الفلسطينيين غير صالحة للحياة الآدمية، وأودى بحياة المئات من اللاجئين في حوادث مأساوية جراء النقص في البنى التحتية والخدمات والمرافق الطبية.

و جاء التهميش المالي الرسمي الفلسطيني للمخيمات ومجتمعات اللجوء الفلسطيني كعنصر إضافي في هذا الخنق المالي والاقتصادي والمعيشي الذي فتك بيئات اللاجئين وحياتهم، كجزء من سياق الخضوع الفلسطيني الرسمي للشروط الدولية التي حصرت نطاق العمل الاقتصادي الفلسطيني وأولوياته في خلق فقاعة استثمارية على على جزء من الأرض الفلسطينية المحتلة تعيش وتتفخ بتعاونها وارتباطها مع اقتصاد الاحتلال وشروطه، وبينما تتداول هذه الفقاعة مليارات الدولارات، سقط المئات من الشهداء في مخيمات سوريا ولبنان وكذلك في الأرض المحتلة بفعل الحرمان من الموازنات الضرورية للحفاظ على الحد الأدنى من ظروف البقاء على قيد الحياة.

لم تكن سياسات الإفكار وخلق الظروف الطاردة للاجئين إلا نمطاً وطوراً من أطوار العمل على تدمير مجتمعاتهم ومسح وجودهم من خريطة المنطقة، الذي توسع ليشمل أشكال الاستخدام المباشر للقوة القاتلة، لطردهم اللاجئين من هذه المخيمات، تورطت المنظومة الدولية والعربية والفلسطينية في تغطيته في عديد من المحطات:

١ - أشكال العدوان العسكري واسع النطاق على مخيمات اللاجئين الفلسطينيين داخل فلسطين وخارجها، والذي مارسه جيش الاحتلال، سواء من خلال أعمال القصف والتدمير واسع النطاق لمخيمات اللاجئين في قطاع غزة، أو حصار مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية واستهدافها بالتوغلات والاقتحامات والقتل والأسر لقاطنيها.

٢ - التدمير الممنهج لمخيمات اللاجئين الفلسطينيين في سوريا ولبنان، والتي قامت به الاطراف المتحاربة، وخصوصا تلك التابعة لنظم وحكومات الدول المضيفة، والتي افضت للتدمير شبه الكامل لمخيمني نهر البارد في لبنان واليرموك في سوريا وتهجير وطرده سكانها، والتي يفترض أن للأمم المتحدة والمجتمع الدولي مسؤولية مباشرة عن حمايتها.

٣ - التهجير الممنهج للاجئين الفلسطينيين في سوريا من خلال الملاحقات الأمنية والاعتقال والقتل، وتدمير المخيمات، والذي أدى لنزوح أكثرية هؤلاء اللاجئين من مخيماتهم ومناطق سكنهم

الأصلية، مخلقة نزوح أكثر ١٢٠ ألف منهم خارج سوريا و ٢٧٠ ألف نازح داخل سوريا، وسبق ذلك عمليات التهجير الممنهج للاجئين الفلسطينيين في العراق وصولاً لخروج اغليبتهم منه.

٤ - شبكات التهجير التي تعمل على تشغيل خطوط معروفة لتهجير اللاجئين الفلسطينيين من مخيماتهم الى أوروبا و الأمريكيتين واستراليا، والتي تعمل على نقلهم بطرق غير مشروعة تضعهم في مخاطر هائلة، لا تقتصر على غرق مراكب التهجير، أو احتجازهم و تعرضهم للتنكيل من قبل قوى الأمنية في بلدان اللجوء الجديد، ناهيك عما يعنيه هذا التهجير الجديد من مساس بقدرتهم على العمل لأجل حقوقهم كلاجئين فلسطينيين، فالتواطئ الرسمي للدول المضيفة- لبنان نموذجاً - وتحويل حياة اللاجئين لجحيم عبر الحرمان من حقوقهم في العمل والتملك، والمعالجة الأمنية لوجودهم عبر عزلهم في كانتونات تفصلها جدران اسمنتية ونفسية عن محيطها خلق بيئات طاردة أفضت لانخفاض أعداد اللاجئين الفلسطينيين في لبنان لـ ١٧٤ ألفاً حسب إحصائيات عام ٢٠١٧، واللافت هنا أن معظم شبكات التهريب والتهجير لم

تعرض لمسألة قانونية أو أمنية تذكر من البلدان المضيفة، كذلك لا بد من ذكر شبكات الترويج للتهجير والتي تنشط داخل المخيمات مستغلة الظروف والأوضاع المأسوية للاجئين، والتي تعمل تحت شعارات إنسانية بسبب انعدام دور المؤسسات الرسمية الفلسطينية والفصائل الفلسطينية اتجاه مجتمعات اللاجئين. فقد شهدت السنوات الأخيرة نشاط منظم للمطالبة بالتهجير والتوطين، اذ تقوم بعض الجهات بتقديم نفقات عمليات نقل اللاجئين للتظاهر أمام بعض السفارات للمطالبة بالتوطين في دولها، كحالة التظاهر امام السفارة الكندية في لبنان، والتي لا يمكن فهمها كتعبير عن غضب اللاجئين المحق من ظروف عيشهم فحسب، بل و كجهد منظم لإسقاط حقهم في العودة من خلال طرح بدائل عنه.

٥- شيطنة وكالة الأونروا والتحريض ضدها، الأمر الذي شرعت فيه الإدارة الأمريكية والكيان الصهيوني لإنهاء عمل الأونروا وحرمان اللاجئين من التعبير المؤسساتي الدولي شبه الوحيد عن الاعتراف بحقوقهم، وكذلك تجريدهم من خدمات أونروا ما يعني حرمانهم

من حقوقهم المادية والاقتصادية في العيش الكريم، وكذلك المساس بحقوقهم في العودة عبر السعي الدؤوب لاسقاط صفة لاجئ عنهم، والعمل على اثناء وتصفية وجود المخيمات كشاهد على نكبتهم.

و المستجد الأبرز في هذا الجانب هو تورط عديد من الأطراف والفاعلين الفلسطينيين في التحريض على الأنروا، بحملات منظمة تلتقي مع شبكات العمل على المطالبة بالتهجير والتوطين، فإشاعة وهم ان الأنروا تقف عائق أمام عمليات إعادة توطين الفلسطينيين، او الدعوة لنقل التفويض الأممي من الوكالة للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين تتجاوز نقد سياسات أنروا وأشكال الفساد بداخلها وتقصيرها في التزاماتها تجاه اللاجئين، للتماهي مع الضغط الأمريكي الهادف لإنهاء تفويضها الأممي ومهامها.

التطبيع العربي كبوابة لتقويض العودة وإدامة النكبة

خلال السنوات الأخيرة تحولت مواقف معظم النظم العربية إلى التحلل من قضية فلسطين و مستوجبات الصراع مع الكيان الصهيوني، البحث في التحالف مع هذا الكيان ونسج العلاقات معه والضغط على الفلسطينيين للاستسلام لمشروع التسوية، وإذا كانت مبادرة السلام العربية جاءت كعامل ضاغط على السقف السياسي الفلسطيني ككل ومكمل عريباً لمشروع أوصلو في الانقضاض على روافع الصمود الفلسطيني، فإن المواقف المعلنة وغير المعلنة للعديد من الدول العربية باتت تتخذ موقف العداء للفلسطينيين وقضيتهم، وذلك كجزء أساسي من سياق تقاربها مع الكيان الصهيوني، وهو ما بات عاملاً أساسياً في محاولات شطب سلة حقوقهم السياسية والإنسانية بشكل كامل والتي تقودها الإدارة الأمريكية الحالية، بكل ما يعنيه ذلك من تأييد لمعاناة اللاجئين الفلسطينيين ومفاعيل نكبتهم.

هذا بدوره بات عاملاً مؤثراً أيضاً في سياسات الدول العربية المضيفة لهؤلاء اللاجئين، فرغم اختلاف مواقفها من التطبيع العربي مع الكيان الصهيوني، إلا أن كشف ظهر اللاجئين الفلسطينيين عربياً بات يسمح لبعض من الكتل السياسية المعادية تاريخياً للوجود الفلسطيني بالتحرك على نحو حاد بسياسات وقوانين تستهدفهم على غرار مسعى وزير العمل السابق في الحكومة اللبنانية، ومن زاوية أخرى تمادي النظام السوري ومعارضته في التنكيل بمجاميع اللاجئين الفلسطينيين واتباع إجراءات تهدد وجودهم بكافة جوانبه إذ باتت ورقة اللاجئين الفلسطينيين ومستقبل وجودهم في سوريا جزءاً من مساومات واستقطاب النزاع السوري الداخلي.

غياب التمثيل

رغم أن اللاجئين الفلسطينيين خارج الأرض المحتلة عام ١٩٦٧، لم يحصلوا أبداً على فرصة اختيار من يمثلهم من خلال صندوق الاقتراع، إلا أن مسيرة المنظومة السياسية الفلسطينية عرفت بعض الفترات التي شهدت حضوراً نسبياً لهذا الوجود الفلسطيني في أروقتها ومجالسها، وعلى علات هذا الشكل المشوه للتمثيل وقصوره، فإن الوضع الحالي يعتبر انحداراً كبيراً عما كان سائداً على هذا المستوى، فمنذ توقيع اتفاقية أوسلو حدث نوع من إعادة التعريف للفلسطيني، من خلال الممارسات التي غلبت جسم السلطة الفلسطينية وحيز وجودها ومتطلبات هذا الوجود على الهوية الكبرى للشعب الفلسطيني، فتم إحلال الانتخابات المحكومة بالحيز الجغرافي لوجود هذه السلطة أي الضفة والقطاع محل فكرة التمثيل الوطني الفلسطيني لعموم الفلسطينيين، وبدلاً من إصلاح القصور الكبير في التمثيل الديمقراطي للاجئين، تم فعلياً حرمانهم منه بشكل أكبر، وصولاً لتغيب قضيتهم عن جدول أولويات السلطة الفلسطينية والقيادة الرسمية الفلسطينية، مافرض نفسه على سياسات وسلم أولويات الفصائل الفلسطينية أيضاً المعارضة

لنهج أوسلو وفريق السلطة، ويمكن فهم هذا الاتجاه في سياق إعادة تشكيل تعريف الشعب وفقاً لمتطلبات هذه القيادة الرسمية وسقفها السياسي الذي شكل اللاجئون الفلسطينيون خارج الأرض المحتلة إزعاجاً له و نقيضاً لمقولاته السياسية، وفي هذا الجانب كان سعي السلطة والقيادة الرسمية الفلسطينية للتخلص من كل مجموع فلسطيني يتمرد على برنامجها السياسي، والتضييق عليه من خلال آليات الحرمان الممنهجة، فشككت العقوبات المفروضة على قطاع غزة من طرف السلطة الفلسطينية، بجانب تصعيد سياسات الإجحاف والحرمان بحق المخيمات الفلسطينية، ليشكل تعامل القيادة الفلسطينية مع معاناة اللاجئين الفلسطينيين في سوريا وحملة التهجير والتدمير الممنهج التي تعرضت لها المخيمات هناك تجسيد لسياسات السلطة ومقاربتها لملف اللاجئين الفلسطينيين وحقوقهم، فأنحازت لمن يقتلهم بشكل صارخ ومفضوح وفضلت خوض منافساتها السياسية على الحظوة لدى النظام السوري دون اعتبار لجرائمه بحقهم.

خلاصة

تكرست سياسات الأطر والحكومات المهيمنة على النظام العالمي، وتلك الخاضعة لتأثيرها، تجاه اللاجئين الفلسطينيين على تجريدهم من عوامل صمودهم، من خلال سياسات نالت من ظروفهم المعيشية ومن أرواحهم ومجتمعاتهم، في امتداد لانحيازاتها التي صنعت النكبة الفلسطينية وألحقت الظلم التاريخي بالشعب الفلسطيني، وفي خضم التصاعد الملموس لهذا المسار الدولي والإقليمي، وغياب وجود سياسات فلسطينية تتصدى له، تتكامل العوامل المنذرة بنكبة ثانية لجموع اللاجئين الفلسطينيين ركانها شطب قضيتهم وحقوقهم، و الانقضاض المباشر على وجودهم المادي.

إن تهجير اللاجئين الفلسطينيين مستمر، في سوريا ولبنان وقطاع غزة، وقتلهم كذلك بأدوات مختلفة تتقدمها أدوات المنظومة العسكرية الصهيونية الوحشية، تتضافر معها سياسات الحكومات العربية في عديد من الدول المضيفة في تجاوز كامل لا للمفهوم السياسي عن التضامن العربي في وجه الخطر الصهيوني، ولكن بالأساس للواجب القانوني كدول مضيفة للاجئين، لديها مسؤوليات أساسية فيما يتعلق بحفظ حقوقهم وحمايتهم.

وفي مواجهة مشروع النكبة الجديدة، لا يبدو أمام الشعب الفلسطيني و غالبيته من اللاجئين داخل وخارج فلسطين المحتلة إلا تنظيم الذات كمسار أساسي لاستعادة القدرة على العمل والتأثير في مصيرهم، والاستناد لشبكة من القوى الصديقة و المنحازة لحقوقهم والرافضة لكل ما يجسده الكيان الصهيوني من وحشية وعنصرية.

موقف بوابة اللاجئين الفلسطينيين

● يرى موقع بوابة اللاجئين الفلسطينيين أن دوره الأساسي يكمن في الحفاظ على مساحة للتعبير عن صوت اللاجئين الفلسطينيين وحقوقهم، وإيصال أشكال معاناتهم و تجاربهم الإبداعية في الصمود كنموذج إنساني متقدم

● إن العمل على تنظيم القوى الذاتية للاجئين، في كافة بقاع وجودهم، هو ضرورة سياسية وطنية، يقتضيها الحفاظ على حقوقهم ووجودهم بحد ذاته، وهو ما يتطلب عملية استعادة لدور وتمثيل كل البنى الاجتماعية والتوجهات الفكرية والسياسية داخل مجتمعاتهم وفق آليات ديمقراطية وطنية.

● النضال لأجل مسائل الجهات الفلسطينية الرسمية عن سياساتها تجاه اللاجئين، هو واجب أساسي لكل معني باستمرار الصمود الفلسطيني وعدم تصفية العنوان الأساسي للنضال الوطني المتمثل في حق العودة، ولا يمكن أن يحدث ذلك دون رؤية شاملة لتنمية مجتمعات اللاجئين وتعزيز صمودها الاجتماعي والاقتصادي

● إن التمثيل الوطني والديمقراطي للاجئين الفلسطينيين وجموع الفلسطينيين خارج الأرض المحتلة في منظومة ديمقراطية موحدة لصنع القرار السياسي الفلسطيني، هو حق وطني و إنساني، لا يمكن الصمت على استمرار تعطيله.

● إن دور الدول المضيفة ومسؤولياتها تجاه اللاجئين، يجب أن يبقى موضعاً للمراقبة والمساءلة، بما في ذلك المسؤولية عن جرائم الحرب التي ارتكبت بحقهم، والمسؤولية عن مصير المعتقلين والمختطفين والضحايا.

● تتحمل القيادة الرسمية الفلسطينية والفصائل الفلسطينية على اختلافها مسؤوليات متعددة فيما يتعلق بسياسات الدول المضيفة تجاه اللاجئين الفلسطينيين .

● على الجهات الفلسطينية الرسمية وتلك الأطر الممثلة لها، والفصائل الفلسطينية، مسؤوليات أساسية تتعلق بحماية الأمن المجتمعي والسلم الأهلي والحفاظ على الاستقرار المجتمعي في المخيمات الفلسطينية داخل وخارج فلسطين المحتلة، لا يعفيها منه المسؤوليات المنوطة بالجهات الدولية والحكومية الأخرى.

● على أونروا الاستمرار في تحمل مسؤولياتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين وتجمعاتهم، ولا يمكن السماح بإنهاء هذا الدور إلا بانجاز عودة اللاجئين واسترداد حقوقهم ، وهو دور يشمل حماية حقوق اللاجئين من أي تغول تمارسه أي أطراف.